مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 27 عدد: 1 (رت 70 ) السنة: 2023

# الاستشهاد بالحديث النّبوي في النحو العربي بين السيوطي ، وابن هشام من خلال كتابيهما: " همع الهوامع، ومغني اللبيب"

# Citing the hadith of the Prophet in Arabic grammar between Al-Suyuti and Ibn Hisham through their two books: “Hamaa’ Al-Hawamie and Mughni Al-Labib”

**مبارك بن سي زرارة**[1]
**طالب دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر –قسنطينة–الجزائر**
**moubarekb004@gmail.com**
**أ.د. أحمد كامش**
**جامعة الأمير عبد القادر –قسنطينة–الجزائر**
**kamecheahmed86@gmail.com**

**تاريخ الوصول 2022/07/19 القبول 2022/10/21 النشر على الخط 2023/01/15**
**Received 19/07/2022 Accepted 21/10/2022 Published online 15/01/2023**

## ملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان مسألة الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف في النّحو العربي، وحكم الاستشهاد به، وتتمثل أهمية هدا البحث في كونه يتعلّق بكلام الرّسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ، وكونه يندرج ضمن إطار إبرازا فصاحة وبلاغة النّبي ﷺ وقوّة حجيّة كلامه، وإعطاء صورة واضحة لمسألة الاحتجاج بالحديث النّبوي في النّحو العربي عن طريق بسط أقوال النّحاة المختلفة في ذلك.مع ذكر أدلتهم التي اعتمدوا عليها، وبيان الجهود التي بذلها أغلبهم لإثبات مكانة الحديث النّبوي في ميدان اللّغة العربية.ولما كان كل بحث علمي يهدف الى تحقيق نتائج منطقية واضحة كان لا بد علينا ان نجيب في بحثنا هذا عمّا يلي:

–بما أنّ الحديث النّبوي هو المصدر الثّاني من مصادر التّشريع الإسلامي، فلماذا لم يجمع النحاة على الاعتداد بحجيّته في النّحو العربي؟ ولماذا لم يستشهد النّحاة الأوائل بالحديث الشّريف؟ و من هذا المنطلق كان عنوان بحثنا : "الاستشهاد بالحديث النّبوي في النحو العربي بين السيوطي ، وابن هشام من خلال كتابيهما همع الهوامع، ومغني اللبيب"

**الكلمات المفتاحية:** النحو، الحديث، الاحتجاج، السيوطي، ابن هشام.

## Abstract:

This research aims to clarify the issue of invoking the noble Prophetic hadith in Arabic grammar, and the rule of citing it. To the question of invoking the hadith of the Prophet in Arabic grammar by elaborating the various sayings of grammarians in this regard, with mentioning their evidence on which they relied. And an explanation of the efforts made by most of them to prove the status of the hadith in the field of the Arabic language.In the summary, the importance and problematic of the research and the most important findings are indicated. Since every scientific research aims to achieve clear logical results, it was necessary for us to answer in this research about problems centered on the following points: - Since the Prophetic hadith is the second source of Islamic legislation, why did the grammarians not unanimously agree to rely on its authority in Arabic grammar? Why did the first grammarians not cite the hadith? From this point of view, the title of our research was: “Citing the Prophet’s Hadith in Arabic Grammar between Al-Suyuti and Ibn Hisham through their books Hama Al-Hawa’i and Mughni Al-Labib.”

**Keywords:** Grammar, Hadith, Al-Ihtijaj, Al-Suyuti, Ibn Hisham.

[1] المؤلّف المراسل: **مبارك بن سي زرارة** البريد الإلكتروني : **moubarekb004@gmail.com**

## مقدمة:

لا يمكن إغفال دور علماء العربيّة في بيان مسألة هامّة لطالما كانت محلّ جدالٍ وخلاف بينهم، ألا وهي مسألة: الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف في النّحو العربي، فاختلفوا في حكم الاستشهاد به، وذهبوا في ذلك مذاهب شتّى، فمنهم من أنكر الاستشهاد به، ومنهم من وقف موقفا وسطا، ومنهم من أجازه مطلقا. وهذه المسألة من الأهمية بمكان في معرفة دقائق اللغة وتبيان قوتها ورصانتها، وممّا لا يخفى علينا، أنّ فصاحة النبيّ ﷺ لا تضاهيها فصاحة، وأسلوبه لا يقاربه أسلوب فهو أفصح العرب قولا، وأبينهم كلاما، وأعلاهم بلاغة، فقد أوتي جوامع الكلم، وأمّا الصحابة والتّابعون، فقد كانت لغتهم العربيّة وصفا غريزيّا فيهم، لأنّهم من العرب الخلّص، لذا لم يكونوا في حاجة لقواعد يضبطون بها كلا مهم، بخلاف من جاء بعدهم فهم كانوا بحاجة إلى قواعد تضبط لهم الكلام العربي، من هذا المنطلق كان عنوان بحثنا : " الاستشهاد بالحديث النّبوي في النحو العربي بين السيوطي ، وابن هشام من خلال كتابيهما همع الهوامع، ومغني اللبيب"

ومن هذا المنطلق فإن البحث تتخلّله مجموعة أسئلة كبرى نوردها على النّحو الآتي:

-بما أنّ الحديث النّبوي هو المصدر الثّاني من مصادر التّشريع الإسلامي، فلماذا لم يجمع النحاة على الاعتداد بحجيّته في النّحو العربي؟

-لماذا لم يستشهد النّحاة الأوائل بالحديث الشّريف؟

-كيف كان موقف السيّوطي من الاحتجاج بالحديث النّبوي في النّحو العربي، من خلال كتابه: همع الهوامع قي شرح جمع الجوامع؟ كيف كان موقف ابن هشام من الاحتجاج بالحديث النّبوي في النّحو العربي، من خلال كتابه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؟

وفي سبيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة قسّمنا البحث إلى: مقدّمة، وتمهيد، ثمّ دراسة تطبيقيّة لبعض الأحاديث الواردة في كتابي: همع الهوامع للسيوطي، ومغني اللبيب لابن هشام، لنخلص في الأخير إلى خاتمة سجّلنا فيها ما توصّلنا إليه من نتائج، ودوناّ فيها بعض التوصيات التي رأينا أنّها محلّ اهتمام، تليها قائمة المصادر والمراجع.

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي في عرض مسألة الاحتجاج بالحديث النّبوي الشّريف مع بيان رأي المانعين، والمجيزين، والمتوسطين، كما استعنّا بالتحليل في دراسة الأحاديث الواردة في كتابي: همع الهوامع؛ ومغني اللبيب حيث أنّنا لم نذكر حديثا إلاّ وخرّجناه من مصادره، مع الإشارة على وجه الاستدلال به وبيان المسألة التي ورد فيها هذا الحديث وأقوال بعض النّحاة في هذه المسألة، وكذلك رأي الكوفيّين والبصريين فيها مع إبراز رأي السيّوطي وابن هشام في ذلك.

## تمهيد:

الكلام الذي يستشهد به نوعان: شعر ونثر، فأما الأول فليس موضوع البحث، وأما الثاني فإما أن يكون كلام الله عز وجل وهو القرآن، وإما أن يكون كلام رسوله صلى الله عليه وسلم، أو يكون كلام أحد العرب ممن يحتج بقولهم[1].

و بحثنا هذا في كلام الرسول ﷺ، هل يحتج به في النحو أم لا؟.

اختلف العلماء في مسألة الاحتجاج، فانقسموا إلى ثلاث طوائف، طائفة منعت الاحتجاج به مطلقا، والأخرى جوزت

[1]-، عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولباب لسان العرب ، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1409هـ- 1989م، ج1، ص(5- 9).

الاحتجاج به مطلقا، والثالثة اتخذت منهجا وسطا بين الطائفتين الأُولَيَيْن.

**أولا**: أدلة المانعين: ذهب طائفة من النحويين إلى منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من أشهرهم: ابن الضّائع[1] وأبو حيّان[2] وسندهما في ذلك دليلان:

-أحدهما أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبيّ ﷺ وإنّما رويت بالمعني.

-والثّاني أن أئمة النّحو من المصرين لم يحتجوا بشيء منه[3].

فاعتمد هؤلاء على حجتين رئيسيتين:

الرواية بالمعنى، ورواية الأعاجم و المولدين [4].

فأما بالنسبة لحجتهم الأولى فقالوا: "إنّ أَغْلَب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى...، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى، بعبارات مختلفة، إذتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ جميعا، نحو ما رُويَ من قوله: (زوجتكها بما معك من القرآن)[5]، (ملكتها بما معك)[6]، وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة، فتعلم يقينا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا تَجزم أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ﷺ ، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتِّكَالِ على الحفظ" [7].

ويردّ قولهم برواية المعنى – على تَقْدِير تَسْلِيمه– "بِأَن النَّقْل بِالْمَعْنَى إِنَّمَا كَانَ فِي الصَّدْر الأول قبل تدوين الحديث فِي الكتب ، وَقبل فَسَاد اللُّغَة ، وغايته تَبْدِيل لفظ بِلَفْظ يَصح الِاحْتِجَاج بِهِ، فَلَا فرق، على أَنّ الْيَقِين غير شَرط، بل الظَّن كَاف"[8].

وأما وجود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود. ولكن كونها لم تُنقل، ممنوعٌ لأن القائل إذا كان هو النبي ﷺ فلا مانع من أن يعيد هو الكلام المرتين وأكثر؛ لقصد البيان، وإزالة الإبهام. وقد ورد أنه ﷺ ، كان من عادته تكرار الكلام ثلاث

---

[1]– هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الأشبيلي المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في النحو، وله شرح الجمل، شرح كتاب سيبويه، جمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن (توفي سنة 680هـ). (ينظر: السيوطي، بغية الوعاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ-1979م، ج2، ص204 ) .

[2]– هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزيّ، نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر، نحويّ عصره ولغويّه ومفسره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه...أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطّباع والعربية عن أبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص وابن الضائع، وأبي جعفر الليلي...وله من التّصانيف: البحر المحيط في التفسير، والنهر مختصره، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مطوّل الارتشاف ومختصره (مجلدان)، التجريد لأحكام كتاب سيبويه... ينظر ( بغية الوعاة، ج1، ص280، 281، 282).

[3] – خزانة الأدب، البغدادي، ج1، ص9.

[4]– محمد بن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح (مقدمة التحقيق)، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي–الإمارات العربية المتحدة–، ط1، 1421هـ -2000م، ج1، ص54.

[5]– رواه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم: 5029، وكتاب: النكاح، باب: إذا كان الولي هو الخاطب، رقم: 5132.

[6]– رواه البخاري، كتاب: فضائل القرآن، باب: القراءة عن ظهر قلب، رقم: 5030، وكتاب: النكاح، بابُ تزويج المعسِر، لقوله تعالى: ﴿إِن يَكُونُواْ فُقَرَاءَ يُغنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضلِهِۦ﴾، رقم: 5087، وبابُ النظر إلى المرأة قبل التزويج، رقم: 5126، وبابٌ: إذا قال الخاطب: زوجني فلانة، فقال: زوجتك بكذا وكذا، جاز النكاح وإن لم يقل للزوج: أرضيت، أو قبلت؟، رقم: 5141، وكتاب: اللباس، بابُ خاتم الحديد، رقم: 5871.

[7] – الاقتراح في علم أصول النحو، ص(89، 92، 93).

[8]–خزانة الأدب، للبغدادي، ج1، ص9.

مرات، وهذا في الغالب، وإلاّ فقد يكرره أكثر من ذلك، وقد يكون تعدد الروايات بتعدد الراوي؛ لأنه يحتمل أن يكون كل راوٍ سمع ما لم يسمعه غيره معه[1].

وأما الحجة الثانية للمانعين، فهي رواية الأعاجم:

وفي كلام أبي حيان: " أنّه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع...وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب" [2].

في حين يرى السيوطي أنّه "قد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم" [3].

**الرد على هذا الرأي:**

إنْ أُريد باللحن: الخطأ في الإعراب، بحيث لا يقبل التخريج على لغة من اللغات، ولا يمكن إجراؤه على شيء من الاصطلاحات فممنوعٌ...وإن أراد كونه في الظاهر على خلاف الأصل المقرر المشهور الجاري على خلاف الجمهور فمثله لا يضر. فهذا القرآن الذي هو أبلغ الكلام وأفصحه بإجماع الأمة، مع نقله بالتواتر، مشتمل على تراكيب لا مساس لها بالقواعد [4].

وأما وقوع اللحن فلا دليل عليه، وإن وُجد ما ظاهره ذلك؛ فلأجل نكتة بلاغية [5].

وأمّا القول بأنهم لا يعرفون النحو، مخالف لما أطبق عليه علماء الحديث من أنَّ الراوي: إن لم يكن عالما بالألفاظ، خبيرا بما يحيل معانيها لم تجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف، بل يتعيّن اللّفظ الذي سمعه [6].

والرد عليه كذلك بِأَنَّهُ لَا يلْزم من عدم استدلالهم بِالْحَدِيثِ عدم صِحَة الِاسْتِدْلَال بِهِ [7].

و لا نجد كلاما لأحد من النحاة الأوائل أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والفرّاء وغيرهم قد منع الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي ولكن كان ابن الضّائع وتلميذه أبوا حيّان هما أوّل من منع الاستشهاد به في النحو.

وفي هذا الشأن يقول "ابن الطيّب الفاسي"[8] معلّقاً: "وأمّا أبو حيّان فقد أطال على عادته –عفا الله عنه– في التّحامل على الإمام ابن مالك بلا طائل، وأبدى أدلّة حالية بالتمويه، خالية من الدلائل...و حاصل ما قاله: إنّ نحاة البلدين البصرة والكوفة، لم يستدلوا بالحديث، وتابعهم على ذلك نحاة الأقاليم، وعلّل ذلك بوجهين:

---

[1] –ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج1، ص (من 462 – إلى467).

[2] – الاقتراح، للسيوطي، ص54.

[3] – المرجع نفسه، ص52.

[4] – ينظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ج1، ص 476.

[5] – المرجع نفسه، ج 1، ص477.

[6] –ينظر: جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ، مصر، ط2، 1380هـ، 1961م، ص222. ص222.

[7] –خزانة الأدب ، ج1، ص9.

[8] – هو محمّد بن الطيّب ابن محمّد بن محمّد بن موسى الشرفي الفاسي المالكي الشهير بابن الطيّب...ولد بفاس سنة 1110هـ ...له مؤلفات كثيرة منها: حاشية حاشية على القاموس، وشرح نظم فصيح ثعلب، وشرح على كفاية المتحفّظ، وحاشية على الاقتراح، وشرح كافية ابن مالك، وشرح شواهد الكشّاف...توفي سنة 1170هـ بالمدينة المنوّرة. (ينظر : ابو الفضل محمّد خليل بن علي المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، مصر، دط، دت، ج4، ص 91 - 94 ).

جواز الرواية بالمعنى، ووقوع اللّحن كثيرا في الأحاديث؛ لأنّ كثيرا من الروّاة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللّحن في كلا مهم.

وبنى أبو حيّان على ذلك كلامه كلّه، واعتراضه على ابن مالك.

فأمّا عدم استدلالهم بالحديث، فلا يدلّ على أنّهم يمنعون ذلك ولا يجوّزونه كما توهمه بل تركهم له لعدم تعاطيهم إيّاه وقلّة إسْفَارِهِمْ عن محيّاه، على أنّ كتب الأقدمين الموضوعة في اللّغة لا تكاد تخلوا عن الأحاديث والاستدلال بها على إثبات الكلمات، واللّغة أخت النّحو، وأيضا في الصّدر الأول لم يكن الحديث مدوّنا مشهورا مستعملا استعمال الأشعار العربيّة، والآيات القرآنية، وإنما اشتهر ودوّن بعدهم، فعدم احتجاجهم به لعدم اشتهاره بينهم وعلماء الحديث غير علماء العربيّة، ولما تداخلت العلوم وتشاركت استعملوا بعضها في بعض، وأدخلوا فنّا في فنّ حتى صارت المنقولات المحضة نوعا من المعقولات، وبالجملة فكونهم لم يحتجوا بالحديث لا يلزم منه منعهم ذلك...كما لا يخفى وأمّا ادعاؤه أن نحاة الأقاليم تابعوهم على ذلك فهو مصادرة، بل هذه كتب الأندلسيين، وأهل المغرب قاطبة مشحونة بذلك " ا هـ [1].

وأمّا في قول أبي حيّان : "لن يأتي أخر هذه الأمّة بأفضل ممّا أتى به أوّلها" فقد قال فيه سعيد الأفغاني: "ولا عجب في أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدّمين، بل إن ذلك هو المنتظر المعقول، إذ كان العالم من الأوائل يعلم روايات محدودة وخيرهم من صنّف مفردات اللّغة في موضوع واحد ،كالأصمعي مثلا، ثمّ جاءت طبقة بعدهم وصل إليها كل ما صنّف السّابقون فكانت أوسع إحاطة، ثم جاءت طبقة بعد طبقة، وألفت المعاجم المحيطة بكل ما اطّلع عليه أصحابها من تصانيف ونصوص غاب أكثرها عن الأولين فكانوا أوسع علما، ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية أو حديثيّه شيئا وافرا مكّنهم من أن تكون نظرتهم أشمل وأحكامهم أسد، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والأصمعي وسيبويه...لعضوا عليها بالنواجذ ولغيّروا- فرحين مغتبطين- كثيرا من قواعدهم التي صاحبها- حين وَضْعِهَا- شحُّ المورد، ولكانوا أشدّ المنكرين على"أبي حيان"جموده، وضيق نظرته، وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب " [2].

**المجوزون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في المسائل النحوية**

بمقابل منع الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي من قبل فئة من النّحويين نجد فئة أخرى جوّزت الاستشهاد به مطلقاً، و أكثرت من الاستشهاد به وعدّته مصدراً من مصادر النّحو.

**أولا: حجج المجوزين:**

ذهب أصحاب هذا المذهب إلى صحة الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي[3]. وعلي رأسهم ابن مالك المتوفى سنة: 672هـ، ورضي الدين الإستربادي[4] المتوفى سنة: 688هـ، -شارح الشافية والكافية لابن الحاجب – الذي زاد على ابن مالك

---

[1]- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ص (من 448- إلى454)

[2]- في أصول النّحو، ص49.

[3]- الحديث النبوي في النحو العربي، ص104.

[4]- هو الرضيّ الإمام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب...لقبه نجم الأئمة...توفي سنة أربع و ثمانين ، أو ستّ وثمانين أو ثمان وثمانين وستمائة. (ينظر: بغية الوعاة، ج1، ص567).

الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم [1].

وتبعهم في ذلك ابن الطيب الفاسي، حيث قال: "وهذا الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه، إذ المتكلم به ﷺ أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه ﷺ، الذي هو أفصح العبارات، وأبلغ الكلام، مع تأييده بأسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، من الملك العلام، وأولى وأجدر من الاحتجاج بكلام العرب الأجلاف، بل لا ينبغي أن يُلتفت في هذا المقام لِمَقَالِ من جار عن الوفا " [2].

**حججهم:**

1-أنّ الأحاديث أصح سندا من كثير مما ينقل من أشعار العرب[3].

2-المجوزون للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى [4].

3- المحدّثون الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا في الراوي أن يكون محيطا بجميع دقائق اللّغة [5].

**مذهب المتوسّطين بين المنع والجواز:**

**أولا: آراء المتوسّطين:**

وقفت فئة من النحاة موقفا وسطا بين الفئتين المجوّزة والمانعة، فلم تكثر من الاستشهاد بالحديث كما لم تمنعه، ومن أبرز أصحاب هذا المذهب "أبو إسحاق الشاطبي[6] "المتوفى سنة 790هـ الذي وقف موقفا وسطا بين المانعين مطلقا والمجوزين مطلقا حيث أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، وقسّم أنواع الحديث من حيث صحة الاحتجاج به فقال: " إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالا بحديث منقول عن رسول الله ﷺ، ...وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلا من دبير، بل روى أبو حاتم عن أبي عمرَ الجَرمي أنه أتى أبا عبيدة معمر بن المثنى بشيء من كتابه في تفسير غريب القرآن، قال: فقلت له: عمن أخذت هذا يا أبا عبيدة؟ فإن هذا تفسير خلاف تفسير الفقهاء، فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت فخذ، وإن شئت فذر، ويتركون الأحاديث الصحيحة كما ترى، ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى وجواز ذلك عند الأئمة ... خلاف ما عليه الأمر في نقل الشعر، وكلام العرب، فإنهم- أَعْنِي رواته- لم ينقلوه أخذا لمعناه فقط، بل المُعْتَنَ به عندهم كان اللّفظ لما ينبني على ذلك من الأحكام اللسانية،... ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب، وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب، فليس بمنكر تركهم

---

[1]- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، ص22.

[2]- محمد بن الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق: علي حسين البواب، دار العلم للطباعة والنشر، جدّة، السعوديّة، ط1، 1403هـ - 1983م، ص96 .

[3]- الحديث النبوي في النحو العربي، ص111.

[4]- المرجع نفسه، ص 112.

[5]- الحديث النبوي في النحو العربيص112.

[6]- هو إبراهيم بن موسى بن محمّد اللحمي الغرناطي الشهير الشاطبي: أصولي حافظ، من أهل غرناطة، كان من أئمة المالكية، من كتبه: "الموافقات في أصول الفقه" و "أصول النّحو"، و "المقاصد الشافية في شرح الكافية"، وهو شرح للألفية، و "الاعتصام"، و"الاتفاق في علم الاشتقاق"، توفي سنة 790هـ. (الزركلي، ينظر الأعلام، ج1، ص75).

للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه، كيف وهم قد بنوا على ما نقل أهل القراءات من الروايات في ألفاظ القرآن،... وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عرف أن المعتنَى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عرف أن المعتنَى به فيه نقل ألفاظه لمقصودٍ خاصٍّ؛ كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ككتابه إلى همدان،... وكتابه وَكتابه لِوَائِل بن حجر[1] ...إلى أمثال هذا من الأحاديث المتحرَّى فيها اللفظ، وابن مالك لم يُفصِّل هذا التفصيل الضروريّ الذي لا بد منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقا، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفا إلاّ ابن خروف، يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، وقصده في الغالب لا يتبين في ذلك، حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها بانيا عليها أم هي لمجرد التمثيل، وكأنّ ابن مالك بنى- والله أعلم- على القول بمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقا، وهو قول ضعيف..." [2].

وقد تبعَ الشاطبيَّ السيوطي حيث قال: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المرويِّ وذلك نادر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة"[3].

وبهذا الموقف الوسط عارض "الشاطبي" المانعين للاحتجاج بالحديث، ورماهم بالتناقض، لأنّهم لا يستشهدون بحديث رسول الله ﷺ في حين يستشهدون بكلام أجلاف العرب، كما عارض المجيزين مطلقا، دون تفرقة، كابن مالك وغيره[4].

ونلاحظ أيضا أنّ الشاطبي قسمّ الأحاديث إلى قسمين:

1-قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه.

وهذا لا يستشهد به.

2-وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه.

وهذا يستشهد به.

وكان هذا التقسيم الأساس الذّي بني عليه المعاصرون موقفهم من حجيّة الحديث، "فالشيخ "محمّد الخضر حسين"[5] مثلا يأخذ

---

[1]- هو وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل بن يعمر الحضرميّ، يكنى أبا هنيدة،كان أبوه من الملوك، وفد على رسول الله ﷺ فأسلم، واستعمله ﷺ على أقيال من حضر موت، وكتب معه ثلاثة كتب، منها كتاب إلى المهاجر ابن أميّة، ولا يعلم تاريخ وفاته. (ينظر: ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م، ج2، ص339- 334 ).

[2]- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ - 2007 م، ج 3، ص (من401 - إلى404).

[3]- الاقتراح في علم أصول النحو، ص 52.

[4]- الحديث النبوي في النحو العربي، ص127.

[5]- عالم جليل، وأديب باحث، من أعضاء المجمعين العربيين بدمشق والقاهرة، تخرّج بجامع الزيتونة، ودرّس فيه وفي الأزهر، وقد عمل مصححا في دار الكتب المصرية خمس سنوات، وتولّى مشيخة الأزهر، وترأس تحرير مجلّة "نور الإسلام" الأزهرية، ومجلّة"لواء الإسلام"،كان هادئ الطبع وقورا، وقد خصّ قسما كبيرا من وقته لمقاومة الاستعمار، وانتخب رئيسا لجبهة الدفاع عن شمال إفريقيا في مصر، له تأليفات مفيدة منها: الدعوة إلي الإصلاح، ورسائل الإصلاح ونقض كتاب في الشعر الجاهلي، توفي سنة 1377هـ. (ينظر الأعلام ، ج6، ص114).

بهذا التقسيم ثم يضيف إليه قسما ثالثاً هو في الواقع تفصيل لما أجمل"الشاطبي" [1].

وبيّن هذا سعيد الأفغاني في كتابه "في أصول النّحو" بقوله: "وقد عالج هذا الموضوع السيّد "محمّد الخضر حسين" في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة على خير ما يعالجه عالم ثبتٌ مترو وقاضٍ منصف، وانتهى من بحثه إلى النتيجة المرضية الآتية:

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللّغة والقواعد وهوّ ستة أنواع:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ كقوله: "**حمي الوطيس**"[2] وقوله "مات حتف أنفه" وقوله "**الظلم ظلمات يوم القيّامة**"[3] إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقولهﷺ : "**فارجعن مأزورات غير مأجورات**" [4] وقوله "**إنّ الله لايملّ حتّى تملّوا**" [5].

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي يتعبّد بها أو أُمر بالتعبّد بها، كألفاظ القنوت والتحيّات، وكثير من الأذكار والأدعيّة التي كان يدعوا بها في أوقات خاصة [6].

ثالثها: ما يروى من الأقوال التي سمع أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم ومما هو ظاهر أن الروّاة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعدّدة واتحدت ألفاظها فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنّ الروّاة لم يتصرّفوا في ألفاظها والمراد أن تتعدّد طرقها إلى النبيّ ﷺ أو إلى الصحابة أو إلى التّابعين الذين ينطقون الكلام العربيّ فصيحا .

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن انس ،وعبد الملك بن جريج، والشّافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل "ابن سرين"

و"القاسم بن محمّد" و"رجاء بن حيوة" و"علي بن المديني ".

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين... " [7].

وأما القسم الثالث الذي أضافه الشيخ محمد الخضر حسين هو الحديث الذي يصحّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، وهو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبيّنة أنفا وهو على نوعين: حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه: أمّا الحديث الوارد على وجه واحد ، فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظرا إلى أنّ الأصل الرواية باللّفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا كلّه عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان و أقصاهم ثلاثة، وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية

---

[1]- ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص128.

[2]- مسلم في (كتاب الجهاد والسير، بابٌ في غزوة حنين)، ج5، ص167 .

[3]- البخاري (كتاب المظالم، باب الظلم ظلمات يوم القيّامة)، ج3 ، ص99.

[4]- ابن ماجة في السنن في (كتاب الجنائز، باب ما جاء في إتباع النساء الجنائز، ج1، ص503.

[5]- البخاري في كتاب اللباس ج7، ص50، فتح الباري ج10، ص314.

[6]- قال ابن حجر في فتح الباري ج8، ص304 " الأقوال المنصوص إذا تعبّد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى" .

[7]- في أصول النحو، ص55- 56.

...فيجوز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها أحد المحدّثين بأنها وهم من الراوي، وأما ما يجيء في رواية شاذة، أو رواية يقول فيها بعض المحدّثين إنّها غلط من الرّاوي فيتوقف دون الاستشهاد بها [1].

ثم يختم محمد الخضر حسين بقوله: "وخلاصة البحث: أنّا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلاّ الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط، أو التصحيف غمزا لا مرد له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي: أن جمهور اللغويين، وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث، ولو على بعض رواياته" ا.هـ[2].

**موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث النبوي:**

تردّد السيوطي في موقفه من الاحتجاج بالحديث بين فريق المانعين مطلقا وفريق المتوسطين فقد أيّد اتجاه المانعين فقال: "وممّا يدلّ لصحّة ما ذهب إليه ابن الضّائع أنّ ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيثُ) بحديث: (**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار**)[3] وأكثر من ذلك، حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون)، واستدّل به "السهيلي" [4] ثم قال: لكني أقول إنّ الواو فيه فيه علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه "البزّار"[5] مطولا مجرّدا فقال فيه: (**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة باللّيل، وملائكة بالنّهار**)، كما احتجّ لذلك بقول ابن الأنبا ري في "الإنصاف" –المسألة 77– في منع "أنْ" في خبر "كاد". وأمّا حديث: "كاد الفقر أنْ يكون كفرا" فإنه من تغييرات الرواة لأنّه ﷺ أفصح من نطق بالضاد " ا هـ[6].

كما أيّد السيوطي اتجاه الوسط فقال: "وأما كلامه ﷺ فيستدلّ منه بما ثبت أنه قاله على اللّفظ المرويّ، وذلك نادر جدّا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقّصوا، وقدّموا وأخّروا، وأبدلوا ألفاظا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويّا على أوجه شتّى، بعبارات مختلفة، ومن ثمّ أُنكر على ابن مالك إثبات القواعد النحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث "[7].

ولهذا اختلفت عبارات المصنّفين في الوصول إلى حقيقة مذهب السيوطي رحمه الله[8].

فنجد أبا الطيّب الفاسي يقول: "لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ "أبو حيّان" في شرح

---

[1] –ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجّال، ص131.

[2] – الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: علي الرّضا الحسيني، دار النوادر، لبنان، ط1، 1431هـ–2010 م، ج6، ص(من 181–الى184).

[3] – صحيح مسلم (باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها ) 5 /132.

[4] –هو الإمام السهيلي أبو زيد و أبو القاسم وأبو الحسن عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد العلاّمة الأندلسي المالقي النّحوي الحافظ العلم، من مصنّفاته: (الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام )، و(نتائج الفكر) و(الإعلام بما أبهم في القران من الأسماء الأعلام )، توفي سنة 581هـ. ينظر (شذرات الذهب، ج6، ص445 ) .

[5] – هو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار البصري، صاحب المسند الكبير، توفى سنة: 292 هـ (ينظر شذرات الذهب، ج3، ص 387.)

[6] – الاقتراح، السيوطي، ص99.

[7] – الاقتراح، السيوطي، ص89.

[8] – الحديث النبوي في النّحو العربي، ص133.

التّسهيل وأبو" الحسن ابن الضّائع" في شرح الجمل وتابعهما على ذلك "الجلال السيوطي" رحمه الله ، فأولع بنقل كلامهما، و اللّهج به في كتبه، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم ب: (الاقتراح في أصول النحو)" [1].

أمّا البغدادي فقد قال: "وتوسط الشاطبيّ فجوز الاحتجاج بالحديث التي اعتنيَ بنقل ألفاظها...وقد تبعه السيّوطي في الاقتراح"[2].

الاقتراح"[2].

## الدراسة التطبيقية:

### 1-الحروف الأحادية:

**- اتصال نون الوقاية بأفعل التّفضيل:**

يقول السيوطي في هذه المسألة: "يلحق وجوبا قبل ياء المتكلّم إن نصب بغير صفة نون الوقاية، وذلك بأن ينصب بالفعل: ماضيا و مضارعا وأمرا كأكرمني ويكرمني وأكرمني، متصرفا كما مثل، أو جامدا كهبني، وعساني، وليسني، وما أحسنني، واسم الفعل نحو:

رويدني، وعليكني، أو الحرف نحو: إنني، و كأنني ، وليتني، ولعلّني، ولكنّني، وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر المشبّه للجرّ، ولذا لم تلحق الوصف نحو: الضاربي، وأصل اتصالها بالفعل، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به...وورد حذفها في بعض ما ذكر، وهو أقسام:

قسم شاذ خاصّ بالضرورة، وذلك في سبعة ألفاظ[3]: فعل التعجب، وليس، وليت، وقد وقط، ومن، وعن، كقول الشاعر:

أيّها السائل عنهم وعنيّ *** لست من قيس ولا قيس منيّ.[4]

وَقسم رَاجِح وَذَلِكَ فِي لفظين بجل وَلَعَلَّ فَإِنّ الأعرف فِيهَا بجلي ولعلي وَهُوَ الْوَارِد فِي الْقُرْآن قَالَ تَعَالَى:( لَّعَلِّى أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ) [5] وَمن لحاقها قَوْل الشاعر: (فَقلت أعيرَاني القَدُوم لَعلّنِي) [6].

وَقسم جَائِز الْحَذف و اللحوق من غير تَرْجِيح لأَحَدهمَا وَذَلِكَ فِي لدن وَإِن، وَأَن، وَكَأن وَلَكِن، قَالَ تَعَالَى: قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا [7]قرئَ فِي السَّبع مشدّدا ومخففا، وَقَوله تعالى: إِنَّنِى أَنَا ٱللَّهُ لَا إِلَٰهَ [8]، وقوله: اني ءامنت بربكم فاسمعون[9] وَإِنَّمَا لحقتها النُّون النُّون تكميلا لشبهها بِالْفِعْلِ الَّذِي عملت لأَجله وَإِنَّمَا شَذَّ الْحَذف فِي لَيْت دون الْبَوَاقِي لِأَنَّهَا أشبه بِالْفِعْلِ مِنْهُنَّ بِدَلِيل إعمالها مَعَ" مَا" دونهن ولاجتماع الْأَمْثَال فِي الْأَرْبَعَة والمتقاربات فِي لَعَلَّ وَذهب بَعضهم إِلَى أَن الْحَذف فِيهَا وَفِي لدن أَجود من الْإِثْبَات

---

[1] - فيض الانشراح، ص 74.

[2] - خزانة الأدب، ج1، 13.

[3] - وهو القول الذي رجّحه السيوطي، فالكوفيون أجازوا حذفها في السّعة من فعل التعجب، وأجازه قوم في ليس، وأجازه الفرّاء في ليت. وأجازه البدر بن مالك مالك بكثرة في قد، وقط وأجازه الجزولي في: من وعن فهذه هي السبعة.

[4] - البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص151 )، وفي رصف المباني ص361، وفي الخزانة 380/5، 381.

[5] - غَافِر، الآية 36.

[6] - صدر بيت من الطويل، وعجزه: -أخط بها قبرا لأبيض ماجد- وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ج1، ص56.

[7] - الْكَهْف، الآية 76.

[8] - طه، الآية 14.

[9] - يس، الآية 25. .

وَعَلِيهِ ابْن عُصْفُور فِي" لدن" حملا لَهَا على لد المحذوفة النُّون فَإِنَّهَا لَا تلحقها نون الْوِقَايَة بِحَال لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَة مَعَ، وَذهب آخَرُونَ إِلَى أَن الْمَحْذُوف من أَخَوَات لَيْت لَيْسَ نون الْوِقَايَة بل نون الأَصْل لِأَنّ تِلْكَ دخلت للْفرق فَلَا تحذف، ثمَّ اخْتلف فَقيل الْمَحْذُوف النُّون الأولى المدغمة لِأَنَّهَا سَاكِنة والساكن يُسْرِع إِلَيْهِ الاعتلال وَقيل الثَّانِيَة المدغم فِيهَا لِأَنَّهَا ظرف وَيجْرِي هَذَا الْخلاف فِي إِنَّا وَأَنّا وَلَكنَّا وكأنّا فَقيل الْمَحْذُوف النُّون الأولى وَقيل الثَّانِيَة وَلم يقل أحد بِحَذْف الثَّالِثَة لِأَنَّهَا اسْم وَقد حَكَاهُ بَعضهم كَمَا ذكره ابْن قَاسم[1] فِي شرح الألفية وَورد لُحُوق النُّون فِي غير مَا ذكر شذوذا كأفعل التَّفْضِيل كَحَدِيث: " **غير الدَّجَّال أخوفني عَلَيْكُم**"[2] تَشْبِيها لَهُ بِالْفِعْلِ وزناً وَمعنىً خُصُوصا فعل التَّعَجُّب..." [3].

وفي هذا الشأن يقول ابن هشام: "نون الوقاية، وتسمى نون العماد أيضا، تلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة لواحدة من ثلاثة:
أحدها: الفعل متصرفا كان نحو "أكرمني" أو جامدا نحو "عساني".
الثاني: اسم الفعل نحو "دراكني"، و "تراكني".
الثالث: الحرف نحو "إنّني" و هي جائزة الحذف مع إنّ و أنّ و لكنّ و كأنّ، و غالبة الحذف مع لعلّ و قليلته مع ليت، و تلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمن، و عن إلّا في الضرورة، وقبل المضاف إليها لدن، أو قد، أو قط، إلا في القليل من الكلام و قد تلحق في غير ذلك شذوذا كقولهم "بجلني" بمعنى "حسبي" و قول الشاعر:

فما أدري وكلّ الظنّ ظنّي *** أمسلمني إلى قومي شراحي [4].

يريد شراحيل، و زعم هشام[5] أن الذي في أمسلني و نحوه تنوين لا نون و بنى ذلك على قوله في ضاربني إن الياء منصوبة و يرده قول الشاعر:

و ليس الموافيني ليرفد خائبا *** فإن له أضعاف ما كان أملا[6].

و في الحديث: **"غير الدجال أخوفني عليكم"** و التنوين لا يجامع الألف و اللام، و لا اسم التفضيل لكونه غير منصرف، و ما لا ينصرف لا تنوين فيه و في الصحاح أنه يقال: "بجلي" و لا يقال: "بجلني" و ليس كذلك ..."[7].

و ما نلاحظه في الحديث الذي استشهد به ابن هشام أنّه لمّا كان لاسم التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به نون الوقاية والأصل في الحديث: " أخوف مخوفاتي عليكم" فحذف المضاف إلى الياء و أقيمت هي مقامه فاتصل "أخوف" بالياء مقرونة بنون الوقاية كما اتصل الموافي بها في البيت المذكور، و لحاقها هذا من القلة، فلا يقاس عليه[8].

---

[1] – هو بدر الدّين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النّحويّ اللغويّ، توفي سنة 749هـ، له من المصنّفات: الجنى الدّاني في حروف المعاني، شرح ألفيّة ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، وشرح المفصّل للزمخشري، (ينظر هديّة العارفين: 286/1).

[2] – أخرجه مسلم في كتاب الفتن و أشرا ط الساعة باب الدجال وصفاته وما معه، ج8، ص197، عن النواس بن سمعان، وأخرجه أحمد في مسنده، 5/ 145 145 عن أبي ذرّ.

[3] – همع الهوامع، ج1، من ص222، إلى 225.

[4] – هو ليزيد بن محرم الحارثي في شرح شواهد المغني 770/2، وبلا نسبة في رصف المباني ص363، ولسان العرب 353/1.

[5] – هو هشام بن معاوية الضرير سبق تعريفه.

[6] – بلا نسبة في شرح الاشموني57/1. ومغني اللبيب 345/2.

[7] – مغني اللبيب، ج2، ص398.

[8] –ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي، ص161.

وفي السيّاق نفسه نجد العكبريّ يقول : " (قوله غير الدجال أخوف) ظاهر اللفظ يدل على أنّ غير الدّجال هوّ الخائف، لأنك إذا قلت:" زيد أخوف على كذا دلّ على أنّ زيدا هوّ الخائف و ليس معنى الحديث على هذا و إنّما المعنى إنّي أخاف على أمّتي من غير الدجال أكثر من خوفي عليهم منه، فعلى هذا يكون فيه تأويلان: أحدهما: أن "غير" مبتدأ، و "أخوف" خبر مبتدأ محذوف، أي غير الدجال أنا أخوف على أمتي منه.

و الثاني: أن يكون "أخوف" على النّسب أي: غير الدّجال ذو خوف شديد على أمّتي، كما تقول: فلانة طالق، أي ذات طلاق..."[1].

وفي ارتشاف الضرب يقول أبو حيّان: " و أ ما لحاق النون اسم الفاعل نحو: أمسلمني فقيل: هي نون الوقاية، وإليه ذهب ابن مالك وقال فيه: إنّه قد تلحقه، وذهب غيره إلى أنه تنوين وهو مذهب هشام، وأجاز: هذا ضاربنك، وضاربني بالتنوين، والكاف والياء في موضع نصب، وقال ابن مالك: وقد تلحق أفعل التفضيل نون الوقاية واستدل لما روى في الحديث

وأما قوله:

تراه كالثغام يعلّ مسكا***يسوء الفاليات إذا فليني[2].

يريد (فليني) فذكر ابن مالك: أنّ مذهب سيبويه أنّ المحذوفة هي نون الإناث، والباقية هي نون الوقاية واختاره ابن مالك، وذهب المبرد: إلى أنّ المحذوفة هي نون الوقاية، وفي البسيط لا خلاف أنّ المحذوفة هي نون الوقاية، وفليني جاء في الشعر ولا يقاس عليه"[3].

ونجد صاحب الجنى الداني ينقل كلام ابن مالك فيقول: "إ نما سميت هذه النون "نون الوقاية" لأنها لحقت لتقي الفعل من الكسر ... و قال ابن مالك : سميت بذلك لأنها تقي اللبس في الأمر، نحو "أكرمني" فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنثة ثم حمل الماضي

والمضارع على الأمر " [4].

**2- في جزم "اللاّم" لفعل المتكلم المبني للمعلوم:**

تطرّق السيوطي عند حديثه عن الجوازم إلى هذه المسألة بقوله: " تلْزم اللَّام فِي أَمر فعل غير الْفَاعِل الْمُخَاطب أَي فِي الْغَائِب والمتكلم وَالْمَفْعُول نَحْو: ليقمْ زيد، و نحو :

ولنحمل خطاياكم [5]، **"قومُوا فلأصل لكم"**[1]، "لِتُعْنَ بحاجتي" وَتقِلُّ فِي أَمر مُتَكَلّم لِأَنّ أَمر الْإِنْسَان لنَفسِهِ قَلِيل الِاسْتِعْمَال، وتقلّ اللَّام فِي أَمر فَاعل مُخَاطب نَحْو: فبذلك فليفرحوا[2] وَحَدِيث:

---

[1] – أبو البقاء بن الحسين العكبري، إعراب الحديث النّبوي، تحقيق: عبد الإله بنهان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، سوريا، ط2، 1407هـ-1986م، ص170.

[2] – منسوب لعمرو بن معدي كرب، ينظر خزانة الأدب ج371/5، 372، 373. مغني اللبيب 621/2.

[3] –ارتشاف الضرب، ص925، 926.

[4] – الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص 34، 35.

[5] –العنكبوت: الآية 12.

" **لِتَأْخُذُوا مَصَافكُمْ**" [3] ، وَالْأَكْثَر أمره بِصِيغَة افْعَل..." [4].

ثمّ ينقل السيوطي كلام الرضي فيقول: " فَإِن كَانَ الْمَأْمُور جمَاعَة، بَعضهم غَائِب، فَالْقِيَاس تَغْلِيب الْحَاضِر، فيؤتى بالصيغة ويقلّ الْإِتْيَان بِاللَّامِ، وحذفها أَي اللَّام فِيهِ أَقْوَال:

أَحدهَا: يجوز مُطلقًا حَتَّى فِي الِاخْتِيَار بعد قَول أَمر، وَهُوَ رَأْي الْكسَائي قَالَ: كَقَوْلِه تَعَالَى: قل لعبادي الذين ءامنوا يقيموا الصلاة[5] أَي ليقيموا.

ثَانِيهَا: لَا يجوز مُطلقًا وَلَا فِي الشّعْر، وَهُوَ رَأْي الْمبرد.

ثَالِثهَا: وَهُوَ الصَّحِيح: يجوز فِي الشّعْر فَقَط كَقَوْلِه:

(مُحَمّد تَفْدِ نَفْسَك كُلُّ نَفْس ... )[6].

وَلَا يجوز فِي الِاخْتِيَار سَوَاء تقدم أَمر بالْقَوْل أَو قَول غير أَمر أم لم يتقدمه والجزم فِي الْآيَة لِأَنَّهُ جَوَاب الْأَمر أَو جَوَاب شَرط مَحْذُوف كَمَا سَيَأْتِي.

وَرَابِعهَا: يجوز فِي الِاخْتِيَار بعد قَول وَلَو كَانَ غير أَمر نَحْو قلت لزيد يضْرب عمرا أَي ليضْرب وَلَا يجوز غَيره إِلَّا ضَرُورَة وَاخْتَارَهُ ابْن مَالك وَجعله أقل من حذفهَا بعد قَول أَمر وَاسْتدلَّ فِيهِ بقوله: (قلت لبوَّابٍ لَدَيْهِ دارها ... تِيذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُها وجارُها) [7].

قَالَ: وَلَيْسَ بضرورة لتمكنه من أَن يَقُول: أيذَن أَو تِيذَنْ إِنِّي، وَلَا تُفصَلُ اللَّام عَمَّا عملت فِيهِ لَا بمعموله، وَلَا بِغَيْرِهِ. قَالَ أَبُو حَيَّان: وَهِي أَشد اتِّصَالًا من حُرُوف الْجَرّ، لِأَنَّهُ قد رُوِيَ فِيهِ الْفَصْل، وَلم يجز ذَلِك مِنْهَا، لِأَن عَامل الْجَزْم أَضْعَف من عَامل الْجَرّ..." [8].

وفي هذا الصّدد يقول ابن هشام: "ودخول اللاّم على فعل المتكلم قليل، سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله: عليه الصلاة والسلام: **"قوموا فلأصل لكم"**، أو معه غيره كقوله تعالى: وقال الذين كفروا للذين ءامنوا اتبعوا سبيلنا و لنحمل خطاياكم[1]، وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة "فبذلك فلتفرحوا" وفي الحديث: **(لتأخذوا مصافكم)** "... [2].

---

[1]-أخرجه البخاري في كتاب الصلاة باب الصلاة على الحصير 100/1، وتمامه: "روى البخاري بسنده عن أنس ابن مالك أن جدته مليكة دعت النبي صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته له، فأكل منه ثم قال: "قوموا فلأصل لكم"، قال أنس: فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته بماء، فقام الرسول صلى الله عليه وسلم وصففت واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم انصرف".

[2] - يُونُس: الآية 58 .

[3]-قال البغدادي في "تخريج أحاديث الرضي": "وأورد – أي الرضى– "لتأخذوا مصافكم" لم أره إلا في كتاب: "الإنصاف في مسائل الاختلاف" –لابن الأنباري– ينظر الحديث النبوي في النحو العربي ص416، وقد أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الحج باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا وبيان قوله صلى الله عليه وسلم: "لتأخذوا مناسككم"943/2، وفيه يقول جابر رضي الله عنه: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلة يوم النحر ويقول: "لتأخذوا عني مناسككم فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه" .

[4] - همع الهوامع، السيوطي، ج4، ص 308.

[5]- إِبْرَاهِيم: الآية 31.

[6] -صدر البيت من الوافر ، وعجزه: -إذا خفت من شيء تبالا – وهو لأبي طالب في شرح شذور الذّهب ص275.وله أو للأعشى في خزانة الأدب 11/9.

[7] -الرجز لمنظور بن مرثد في شرح شواهد المغني، 600/2، وبلا نسبة في الجنى الداني ص114. وخزانة الأدب13/9. شرح الاشموني 575/3.

[8]-همع الهوامع، السيوطي، ج4، ص 309، 310.

وأيّد هذا الرأي صاحب رصف المباني بقوله: " وأما فعل المخاطب فالغالب عليه المطّرد أن يجيء بغير لام نحو: اضرب، واخرج، اقعد، قم، وقد جاء في الحديث قوله عليه الصلاة والسلام : "**لتأخذوا مصافّكم**" وقرأ قوله تعالى : فبذلك فليفرحوا[3] على المخاطبة وكلاهما نادر واختلف في هذا الفعل المبني للفاعل المخاطب إذا كان بغير اللاّم، فذهب البصريون إلى أنّه صيغة بنفسها لا مدخل للاّم فيها، وأنّ الذي باللاّم صيغة الفعل المضارع دخلت عليه اللاّم للأمر فجزمته، والأوّل مبني على الوقف والأخر معرب بالجزم، وذهب الكوفيون إلى أنّ كليهما واحد، فعل مضارع في الأصل معرب بالجزم باللاّم، ظاهرةً أو محذوفةً، قياسا على سائر أفعال الأمر، وذهب المتأخرون إلى أنّ الصحيح أنّ ما فيه اللاّم مضارع معرب بالجزم لوجود المضارعة فيه وهو التاء، والياء، والنون، والألف التي أعرب بسببها، وما ليس فيه اللام صيغته صيغةٌ أخرى"[4].

**3-من الأحكام التي تنفرد بها الواو عن باقي أحرف العطف "عطف الشيء على مرادفه":**

قال السيّوطي عند حديثه عن الواو: " اختصّت الواو بعطف المرادف على مرادفه نحو: انما اشكوا بثي وحزني إلى الله[5]صلوات من ربهم ورحمة [6] وقوله صلى الله عليه وسلّم: "**ليلني منكم ذوو الأحلام والنّهى**"[7]...وقال ابن مالك: قد يشاركها في ذلك "أو" نحو: ومن يكسب خطيئة او اثما[8] ... وسبقه إليه ثعلب في قوله تعالى: عذرا عذرا او نذرا [9]، قال: العذر والنذر واحد..."[10].

وفصّل ابن هشام في هذه المسألة بقوله: "تنفرد الواو عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكما، الثالث عشر منها: عطف الشيء على مرادفه، نحو قوله تعالى: قال انما اشكوا بثي و حزني الى الله[11]، ونحو: اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة[12]و نحو: لا ترى فيها عوجا ولا امتا[13] وقوله عليه الصلاة والسلام: " **ليلني منكم ذووا الأحلام والنهى**".

وقول الشاعر:

وقدمت الأديم لراهشيه*** وألفى قولها كذبا ومينا[14].

---

[1] -العنكبوت: الآية 12.

[2] - المغني، لابن هشام، ج1، ص250.

[3] -يونس 58، وهيّ قراءة ابن سرين وقتادة ، ينظر المحتسب313/1.

[4] - أحمد بن عبد النّور المالقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محّمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريا، دط، دت، ص302- 303.

[5] -سورة يوسف، الآية86.

[6] -سورة البقرة، الآية 157.

[7] - صحيح مسلم: باب الصلاة تسوية الصفوف و إقامتها 154/4 ونصه عن ابن مسعود – رضي الله عنه- قال : "كان رسول الله _ صلى الله عليه وسلم – يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول: استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليلني منكم أولو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..."

[8] -النساء، الآية112.

[9] -المرسلات، الآية6.

[10] -همع الهوامع، ج5، ص226.

[11] - يوسف ، الأية 86.

[12] -البقرة، الآية 157 .

[13] -طه، الآية 107.

[14] -البيت لعديّ بن زيد من قصيدة خاطب بها النّعمان بن المنذر لما كان في سجنه . (ينظر الدّيوان 183، و همع الهوامع 226/5 ).

وزعم بعضهم أن الرواية " كذبا مبينا" فلا عطف ولا تأكيد، ذلك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمتين فالمعنى ليلني البالغون العقلاء، وزعم ابن مالك أنّ ذلك قد يأتي في أو، و أنّ منه قوله تعالى: ومن يكسب اثما فانما يكسبه على نفسه و كان الله عليما حكيما[1]... " [2].

**ب- الحروف الثنائيّة:**

**تكون "أمْ" للتعريف وتخلف "ال" في لغة "طيِّء".**

نورد ها هنا ما نقله السيوطي عن ابن مالك حيث يقول : "قد تخلف (أل)، (أم) فِي لُغَة عزيت لطييء، وحمير.

قَالَ ابْن مَالك: لمّا كَانَت اللَّام تُدْغَم فِي أَرْبَعَة عشر حرفا فَيصير الْمُعَرّف بهَا كَأَنَّهُ من المضاعف العين الَّذِي فاؤه همزَة جعل أهل اليمن وَمن داناهم بدلهَا ميما لِأَن الميم لَا تُدْغَم إِلَّا فِي مِيم قَالَ بَعضهم إِن هَذِه اللُّغَة مُخْتَصَّة بالأسماء الَّتِي لَا تُدْغَم لَام التَّعْرِيف فِي أَوّلهَا نَحْو غُلَام وَكتاب، بِخِلَاف رجل، وناس" [3].

أما ابن هشام فنجده يقول: " تكون (أم) للتعريف، نقلت عن طيء، وعن حمير...وفي الحديث "**ليس من امبرِّ امصيام في امسفر**" [4]كذا رواه "النمر بن تولب "[5]رضي الله عنه وقيل: إنّ هذه اللغة مختصة بالأسماء بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولّها نحو غلام، وكتاب بخلاف رجل، وناس، ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنّه سمع في بلادهم من يقول: خذالرّمح، واركب امفرس ، وَلَعَلَّ ذَلِك لُغَة لبَعْضهِم لَا لجميعهم بِدَلِيل دُخُولهَا على النَّوْعَيْنِ فِي الحديث و فِي وَقَول الشَّاعِر: (يَرْمِي ورائي بامْسَهمْ وَامْسَلِمَهْ ... )[6]... " [7].

---

[1] -النساء، الآية 111 .

[2]- مغني اللبيب، ص 412 .

[3] - همع الهوامع، ج1، ص273.

[4]-أخرجه الطبراني في المعجم الكبير19/ 172(387). ورواه احمد، في مسنده، 5 /434، قال ابن يعيش في شرح المفصل الجزء 10ص34: "إنّ الذي روى هذا الحديث هو النمر بن تولب، وإنّه لم يرو عن النبيّ- صلى الله عليه وسلّم- إلا هذا الحديث ولم أجد له أصلا في كتب الحديث، فلا أدري من أين لهم ذلك؟. قال الألباني: شاذ بهذا اللفظ وهذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وعلته الشذوذ ومخالفة الجماعة، وليس يشك عالم بأن اللفظ الذي وافق معمر الثقات عليه، هو الصحيح الذي ينبغي الأخذ به، والركون إليه، بخلاف اللفظ الآخر الذي خالفهم فيه، فإنه ضعيف لا يعتمد عليه، لا سيما ومعمر، وإن كان من الثقات الأعلام فقد قال الذهبي في ترجمته:" له أوهام معروفة، احتملت له في سعة ما أتقن، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وما حدث به بالبصرة، ففيه أغاليط ".

وإن مما يؤكد وهم معمر في هذا اللفظ الذي شذ به عن الجماعة أن الحديث قد ورد عن جماعة آخرين من الصحابة، مثل جابر بن عمرو، وعمار بن ياسر وأبي الدرداء، جاء ذلك عنهم من طرق كثيرة، وكلها أجمعت على روايته باللفظ الثاني الذي رواه الجماعة "ليس من البر الصيام في السفر". (ينظر السلسلة الضعيفة، للألباني، ج3، ص264).

[5]-هو صحابي روى عن يزيد بن الشخير ولكن لم يسمّ في الصحيحين، (ينظر شرح المغنى للدماميني، ج1، ص196).

[6] -عجز بيت من المنسرح، وصدره: -ذاك خليلي وذو يواصلني- ، وهو لبجير بن غنمة في لسان العرب 192/12. والمقاصد النّحوية 464/1. وبلا نسبة في في الجنى الدّاني ص240. وشرح الاشموني 72/1.

[7]-المغنى، ابن هشام، ج1، ص60.

ويذكر صاحب رصف المباني الكلام نفسه إذ يقول : "تكون (أم) بمعنى الألف واللام التي للتعريف فتقطع همزتها في الابتداء، وتسقط في الدّرج مثل: ألف لام التّعريف، فمن ذلك قوله ﷺ "ليس من امبر ام صيام في ام سفر"، المعنى: **"ليس من البرّ الصّيام في السّفر"**[1] إلاّ أنه لا يقاس على ذلك لقلّته" ا.هـ[2].

في حين يقول المرادي في الجنى الداني: " قلت: في عدّ هذه الميم من حروف المعاني نظر لأنّها بدل لأصل، وأيضا فإنّ هذا مبنيٌ على القول بأنّ حرف التعريف أحادي، والهمزة غير معتدّ بها " [3].

**ج- الحروف الثلاثيّة:**

**"بلى" حرف جواب.**

ساق السيوطي كلاما يتعلق بهاته المسألة يقول فيه: "(بلَى) حرف مرتجل لَهُ؛ أَي للجواب، أُصَلِّيُّ الْألف، وَلَيْسَ أَصْلهَا بل العاطفة بعد النَّفْي فِي الْفِعْل، وَالْألف زَائِدَة عَلَيْهَا دخلت للْإِيجَاب، وَقيل: للإضراب أَو للتأنيث خلافًا لزاعمه، اسْتدلَّ قَائِل الأول بِلُزُوم كَون مَا قبلهَا منفيا أبدا، وَالثَّانِي بإمالتها وكتابتها بِالْيَاءِ، وَالْقِيَاس على تَأْنِيث (ربّ)، وَثمّ، وَنَحْوهمَا بِالتَّاءِ، وتختص بِالنَّفْيِ وتثبته سَوَاء كَانَ مُجَردا نَحْو: زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى[4] أَو مَقْرُونا بالاستفهام حَقِيقِيًّا كَانَ نَحْو: أَلَيْسَ زيد بقائم؟ فَيُقَال: بلَى بلَى أَو توبيخا نَحْو: أيحسب الانسان الن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوى بنانه[5] ، أَو تقريرا نَحْو الست بربكم قالوا بلى[6] بلى[6] أجري النَّفْي مَعَ التَّقْرِير مجري النَّفْي الْمُجَرّد فِي رده **(ببلى)** وَلذَلِك قَالَ ابْن عَبَّاس وَغَيره: لَو قَالُوا نعم كفرُوا وَوَجهه أَن (نعم) (نعم) تَصْدِيق للْخَبَر بِنَفْي أَو إِيجَاب وَأما وُقُوعهَا بعد الِاسْتِفْهَام الْمُثبت فِي حَدِيث **(أترْضَوْنَ أَن تَكُونُوا رُبْع أهْلِ الجنّة قَالُوا بلَى)** [7] فَهُوَ إِمَّا قَلِيل، أَو من تَغْيِير الروَاة كَمَا تقرر فِي غير مَا مَوضِع "[8].

وفي هذا السيّاق يقول ابن هشام: "بلى" حرف جواب أصلي الألف، وقال جماعة الأصل بل، والألف زائدة وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث بدليل إمالتها، وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مجردا نحو: زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى[9]، أم مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو "أليس زيد بقائم" فتقول "بلى" أو توبيخا نحو: ام يحسبون انا لا نسمع سرهم و نجواهم بلى[10]، ونحو: أيحسب الانسان الن نجمع عظامه[11]، أو تعزيزا نحو: ألم ياتكم نذير قالوا بلى [1]، ونحو الست بربكم **قالوا بلى** [2]، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرّد في ردّه ببلى، ولذلك قال: ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا"[3].

---

[1]-رواه البخاري30/3، ومسلم142/3على هذا اللفظ: (ليس من البرّ الصيّام في السّفر).

[2]-رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص180.

[3]-الجنى الداني في حروف المعاني، ص140.

[4] - التغابن: الآية 7.

[5] - الْقِيَامَة: الآية 3.

[6] - الْأَعْرَاف: الآية 172.

[7]- أخرجه البخاري، كتاب الإيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم رقم الحديث: (6642).

[8] -همع الهوامع، ج4، 373.

[9]- التّغابن، الآية7.

[10]- الزخرف، الآية80.

[11]- القيّامة، الآية3.

ويقول صاحب الجنى الداني: "بلى حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها "بل" التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب، أو للإضراب والردّ أو للتأنيث كالتاء في "ربّت" و "ثمّت" خلافا لزاعمي ذلك، وهي حرف جواب" وهي مختصة بالنفي فلا تقع إلاّ بعد نفي في اللّفظ، أو في المعنى وتكون ردًّا له سواء اقترنت به أداةُ استفهام أو لا" [4].

وأما محمود فجال فقد نقل كلاما لابن الحاجب يقول فيه: "قال (ابن الحاجب): و"بلى" مختصة بإيجاب النفي...يعني أنّ "بلى" تنقض النفي المتقدم، سواء كان ذلك النفي مجرّدًا، نحو "بلى" في جواب من قال: "ما قام زيد"؛ أي بلى قد قام، أو كان مقرونًا باستفهام فهي إذن لنقض النّفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى: الست بربكم قالوا بلى أي بلى انت ربنا.

ونختم هذه المسألة بقول ابن هشام: "ويشكل عليهم أنّ: "بلى" لا يجاب بها عن الإيجاب، وذلك متفق عليه، ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنّها يجاب بها الاستفهام المجرّد، ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: **"أترضون أن تكونوا أربع أهل الجنة؟" قالوا: بلى** وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: **"أيسرّك أن يكونوا لك في البر سواء؟ "قال: بلى، قال: فلا إذن "** [5]وفيه أيضا أنه قال:**"أنت الذي لقيتني بمكة؟ "فقال له المجيب: بلى"** [6]، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك، لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل" [7].

## خاتمة:

وفي الأخير خلص هذا البحث إلى جملة من النّتائج نذكر أهمّها:

– أنّ الأحاديث الثّابتة وصلت إلينا من غير تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان، فكان ذلك أكبر دليل على أنّها كلام النّبي – صلى الله عليه وسلّم– بلفظه، وهو الذي لا ينطق عن الهوى، ثمّ إنّ الأصل هو الرّواية باللّفظ وليس بالمعنى مع أنّ الرواية بالمعنى قد أجازها العلماء بشروط تتعلّق بالرّاوي وهي أن يكون عارفاً بالألفاظ والأساليب العربيّة ، خبيراً بمدلولاتها والفروق الدّقيقة بينها وإلاّ لم تجز له الرّواية بالمعنى بلا خلاف مع أنّ بعض الأحاديث لا يجوز روايتها بالمعنى باتّفاق وهي الأحاديث المتعبّد بلفظها كالأذكار والأدعيّة والقنوت والتشهّد.

–أنّ التّقسيم الذي قسّمه العلماء إلى ثلاثة اتجاهات من منع، وجواز، وتوسّط في مسألة الاحتجاج بالحديث النّبوي في النّحو العربي، ظهر بسبب ما أثاره ابن الضّائع، وأبو حيّان ولكن خلال دراسة كلام أبي حيّان تبيّن لنا أنّ موقفه لم يكن سوى اجتهادا ورأيا منه أراد من ذلك أن يثبت أنّ النّحاة الأوائل لم يستدلّوا بالحديث الشّريف بانيًا حجّته على أساس أنّ الحديث مرويّ بالمعنى، وأنّ الروّاة كانوا أعاجم، لا يعلمون لغة العرب، ونحن لسنا ملزمين باتّباع رأي أبي حيّان الأندلسي.

---

[1]– الملك، الآية 8.

[2]– الأعراف، الآية 172.

[3]– المغني، ج1، ص131.

[4]– الجنى الدّاني، ص420.

[5]– أخرجه مسلم، كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة (1623)، وابن ماجة2 /795وقد أخرجه عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

[6]– أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وعصرها، باب إسلام عمرو بن عنبسة (832).

[7]– مغني اللبيب، ج1، ص132.

-وأمّا بالنّسبة للنّحاة الأوائل مثل سيبويه وغيره فهم لم يستدلّوا به صراحة لعدم اشتهار دواوين الحديث بينهم كاشتهار دواوين الشّعر في زمانهم، و كذلك عدم احتجاجهم بالحديث لا يعني رفضهم لذلك وغاية الأمر أنّهم اعتصموا بالصّمت، ولم يثيروا هذه المسألة البتّة ولا يُذكَر لهم قول في ذلك لا من قريب ولا من بعيد، بعبارة أو إشارة أو تصريح أو تلميح بل لم يخوضوا في مسألة منع الاستشهاد بالحديث، ولو بكلمة واحدة.

_وأماّ بالنسبة لموقف السيّوطي فعند دراستنا للأحاديث الواردة في كتابه همع الهوامع تبيّن لنا أنّه استدلّ بالحديث الشّريف في مواضع كثيرة، و لكن يخالف ابن مالك في كثير من الأحيان لذلك كان موقفه يميل إلى المنع أكثر منه إلى الجواز، ولم يكن السيّوطي من التّابعين للبصريّين مطلقا، ولا من الملتزمين مذهب الكوفيّين دائما، بل كان وسطا بين الفريقين وحكماً عدلاً بين المدرستين، فإن أحسن البصريّون أيّدهم وارتضى مذهبهم، وإن وفّق الكوفيون أقرّهم واصطفى رأيهم، غير أنّ المسائل التّي أيّد فيها البصريّين أكثر من المسائل التي رجّح فيها رأي الكوفيّين فكان إلي البصريين أقرب وأشبه.

وأخيرا نخلص من كلّ هذه النتائج إلى أنّ جلّ الأحاديث رويّت بلفظها، وأنّ ما رويّ بالمعنى قليل مع تحرّز وتثبّت الرّواة من التّغيير المخل بالمعنى الأصلي، ولهذا يمكن أن نختار ونرجّح مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً في المسائل اللّغويّة والنّحويّة، سواء كان الحديث مرويّاً باللّفظ أو بالمعنى؛ لأنّ الرّواية بالمعنى لا ضرر فيها مادامت قد قيّدت بشروط تجعل الاحتجاج بها لا يقلّ شأنا عن الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء.

## 6. قائمة المراجع:

- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، دط، دت.

-أ-

- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ، تحقيق: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة ، مصر، ط1، 1418هـ- 1998 م.
- ابن عبد البر،الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1427هـ-2006م..
- الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمعها وضبطها: علي الرّضا الحسيني، دار النوادر، سوريا، ط1، 1431هـ -2010م.
- خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002م.
- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ،الاقتراح، قرأه وعلق عليه: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، دط، دت.
- أبي القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الأندلسي، أمالي السهيلي، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، دط، دت.
- إياد خالد الطباع، الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية، دار القلم، دمشق، سوريا، ط1 ،1418هـ-1996م.
- القفطي، إنباه الرواة علي أنباء النحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1406هـ-1986م.
- ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق: حسين حبشي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1، 1389هـ، 1969م.

- ب -

- السيوطي،بغية الوعاة، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1399هـ-1979م.
- الفيروز أبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تحقيق: محمّد المصري، دار سعد الدّين للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1421هـ- 2000 م

- ت -

- الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستّار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت، دط، دت.

-، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1990م.

- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، التحدث بنعمة الله، تح:اليزابث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة، القدس، فلسطين، دط، دت.

- محمد بن الطيب الفاسي، تحرير الرواية في تقرير الكفاية، تحقيق: علي حسين البواب، دار العلم للطباعة والنشر، جدة، السعوديّة، ط1، 1403هـ - 1983م.

- عبد الرحمن بن أبي بكر السيّوطي، تدريب الرّاوي في شرح تقريب النووي، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمّد، دار العاصمة، الرّياض، السعوديّة، ط1، 1464هـ-2003م.

- الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 1408 هـ-1988م.

- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، تحقيق:محمد راغب الحلبي، المطبعة العلمية، حلب، سوريا، ط1، 1350هـ-1931م.

- المرادي المعروف بابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1422هـ-2001م.

- عمرو بن عبد المنعم سليم، تيسير علوم الحديث للمبتدئين، دار الضياء، طنطا، مصر، دط، دت.

- ج -

- أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، جمهرة الأمثال، ضبطه: أحمد عبد السلام، خرّج أحاديثه: محمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ- 1988م.

- الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ومحمّدنديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ - 1992م.

- ح -

- محمود فجّال، الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلّف، الرّياض، السعوديّة، ط2، 1417هـ-1997م.

- جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار إحياء الكتب العلمية، القاهرة، مصر، ط1، 1387 هـ- 1967 م.

- خ -

- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولباب لسان العرب، تحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2، 1409هـ- 1989م.

- د -

- أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1999م.

- ر -

- ، أحمد بن عبد النّور المالقيّ، رصف المباني في شرح حروف المعانيتحقيق: أحمد محّمد الخرّاط، دار القلم-دمشق، ط2، دت.

– س –

– محمود فجّال، السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط2، 1417هـ-1997م.

–، أبو الفضل محمّد خليل بن علي المرادي، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر دار الكتاب الاسلامي، القاهرة، مصر، دط، دت.

– ش–

– ابن العماد الحنبلي الدمشقي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناءوط ومحمود الأرناءوط، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط1، 1406 هـ- 1986م.

– محمّد بن أبي بكر الدماميني، شرح مغني اللّبيب، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط1 1428 هـ- 2007 م

– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة ، مصر، ط1، 2004م

– شرح الرضي على الكافيّة، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م.

– ابن مالك الأندلسي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط2، 1405هـ.

– ص–

– البخاري محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله، الصحيح الجامع، تحقيق: مصطفى ديب البغى، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بيروت، لبنان، ط3، 1987م.

– مسلم ابو الحسن مسلم بن الحجّاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.

– ع–

– جلال الدين السيّوطي، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النّبوي، تحقيق: سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1 ، 1414هـ- 1994م.

– ف–

– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح:عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدّين الخطيب، المكتبة السلفيّة، العربية السعوديّة، دط، دت.

– ، سعيد الأفغاني، في أصول النّحومديرية الكتب والمطبوعات الجامعيّة، دمشق، سوريا، ط1، 1994م.

– محمد بن الطيب الفاسي،فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح ، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1421 هـ - 2000م.

– ق–

– جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط2، 1380هـ، 1961م.

– ك–

– عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1408هـ- 1988م.

– أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بـ: "الخطيب البغدادي"الكفاية في علم الرواية، ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ- 1988م

– نجم الدين محمد بن محمد الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1418هـ-1997م.

– م–

– الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1391 هـ- 1971م.

– ، المعلم بطرس البستاني، محيط المحيطمطابع تيبو برس، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

– ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، لبنان، ط1، 1991م

– أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط1، 1415هـ، 1994م.

– خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرّشيد للنّشر، منشورات وزارة الثقافة، العراق، ط1، 1981م.

– ن–

– نظم العقبان في أعيان الأعيان، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، تحقيق: فليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

– عبد بن شيخ بن عبد الله العيددوس، النور السافر عن أخبار القرن العاشر، تحقيق: أحمد حالو، محمود الأرناؤوط، أكرم البوشي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

– هـ–

– إسماعيل باشا البغدادي، هديّة العارفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت،

–ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1397هـ-1977م.